علاقة حوكمة المؤسسات بالافصاح المحاسبي وجودة المعلومة المحاسبية

نتيجة التضليل الذي مس العديد من المؤسسات الاقتصادية، والذي نتج عنه أزمات مالية وانهيارات مؤسساتية تزايد الاهتمام بموضوع الشفافية والافصاح كأحد أهم متطلبات تطبيق الحوكمة، فالعديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره المؤسسات من معلومات، اذ لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة من مجلس ادارة المؤسسات.

ان الافصاح المحاسبي هو الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لايصال نتائج الأعمال للمستخدمين من أجل دعم قراراتهم خصوصا المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل، ونظرا للاهتمام المتزايد من قبل أصحاب الاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق بجدوى الافصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية، فان ذلك يؤدي الى استمرار الضغوط على المهنة لتطوير أدائها في خدمة قطاعات الأعمال من ناحية ودعم نظام الرقابة والمساءلة فيها من ناحية أخرى.

يعد وجود نظام افصاح قوي وأيضا وجود معلومات محاسبية تتسم بالجودة مشجعا على الشفافية، ويعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، والشفافية هي ظاهرة تشير الى قيام المؤسسة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق، واتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات فيما عدا تلك التي يكون من شأنها الاضرار بمصالح المؤسسة.

ان الافصاح المحاسبي يحقق الشفافية والتي تؤدي بدورها الى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وذلك من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، فكل شركة ملزمة قانويا باعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فان اخفاء المعلومات يؤدي الى الغموض والابهام أو عدم الوضوح، مما يؤثر على جودة المعلومات فقد يتعمد البعض الى انتهاج أساليب وطرق مختلفة لاخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين.

اذن: يعتبر الافصاح المحاسبي الأداة التي من خلالها يتم تطبيق الحوكمة، كما تقوم الحوكمة بالعمل على تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال توفير مجموعة من المقومات والمتمثلة أساسا في المقومات القانونية، المهنية والرقابية وأن توفر هذه المعايير يؤدي الى تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية للوصول الى المفهوم الشامل لهذه الجودة.

يقصد بالمقومات القانونية: سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة كالقوانين الضريبية.

ويقصد بالمقومات الرقابية: وجود رقابة فعالة تحدد دور كل الية من اليات الحوكمة.

أما المقومات المهنية فيقصد بها: تفعيل دور المنظمات والهيئات المهنية المحاسبية والتدقيق.